مأزق الاستقرار: تحدي بناء الدولة في قارة إفريقيا

The Dilemma of Stability: The Challenge of State Building in the African Continent

ط.د شروق مستور

مؤسسة الانتماء (البلد): جامعة جيجل، 18000 جيجل، الجزائر

البريد الإلكتروني: Chourouk.mestour@univ-jijel.dz

المخبر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 01.

تاريخ الإستلام: 2024/05/12	تاريخ القبول: 2024/05/17	تاريخ النشر: 2024/06/30

****

ملخص

تناول هذا المقال التحديات الأمنية والسياسية في القارة الإفريقية، التي تشكل عقبة كبيرة أمام الاستقرار السياسي وجهود بناء الدولة. حيث تشهد القارة نزاعات مستمرة، وحروبًا اثنية، وانقلابات عسكرية، والتي تؤثر مباشرة على حياة المواطنين وتعرقل جهود التنمية والاستقرار السياسي. على الرغم من تنوع وتباعد هذه الأزمات في المظاهر، إلا أنها مترابطة بشكل وثيق. هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مأزق الاستقرار السياسي في إفريقيا وعلاقته ببناء الدولة. كما ناقش المقال كيف تؤثر الاضطرابات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي على عملية بناء الدولة في إفريقيا. وخلص المقال إلى أن الحل هو الانطلاق من تغيير الأسلوب المتبع للوصول للسلطة، والتوجه نحو تطوير نموذج سياسي أفريقي يتماشى مع الثقافة والتاريخ والتقاليد، مع مراعاة التحديات الفريدة التي تواجه القارة، وذلك بهدف تحسين عمليات بناء الدول في إفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، بناء الدولة، انعدام الاستقرار، الأمن، إفريقيا.

Abstract:

This article addresses the security and political challenges in the African continent, which pose a significant obstacle to political stability and state-building efforts. The continent experiences ongoing conflicts, ethnic wars, and military coups, directly impacting citizens' lives and hindering development and political stability endeavors. Despite the diversity and apparent disparities of these crises, they are intricately interconnected. The study aimed to explore the dilemma of political stability in Africa and its relationship with state-building. The article also discussed how political disturbances and the lack of political stability affect the state-building process in Africa. It highlighted the necessity of Transitioning power transfer model from coup d'états to peaceful transition. and instead focusing on crafting an African political model that respects the continent's cultural heritage, historical context, and traditional values, all while addressing its unique challenges. This endeavor aims to Enhance state-building efforts across Africa, particularly in its coastal areas.

Keywords: political stability, state-building, lack of stability, security, Africa.

مقدمة

تُعَتَبَرُ قارة إفريقيا ساحة لتحديات أمنية وسياسية معقدة، مما يُشكِّلُ عقبة كبيرة أمام الاستقرار وعمليات بناء الدولة. فهي تشهد نزاعات مستمرة، وحروبًا اثنية، وانقلابات عسكرية، وهذه الظواهر تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين وتعرقل جهود التنمية والاستقرار السياسي.

على الرغم من تنوع هذه الأزمات وتباعدها في المظاهر، إلا أنها في الواقع مترابطة بشكل وثيق. فالنزاعات القبلية والانقلابات العسكرية قد تنشأ نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، بينما الهجرة غير الشرعية قد تنبع من انعدام الفرص الاقتصادية والأمن في بعض المناطق.

ومن هنا، يتبادر إلى الذهن أهمية فهم العلاقات المتشابكة بين هذه التحديات، حيث تصعّب هذه العوامل المتداخلة عملية إيجاد حلول فعّالة. وفي هذا السياق، تتجه المداخلة إلى استكشاف مأزق الاستقرار السياسي في إفريقيا وعلاقته ببناء الدولة، بالإضافة إلى مناقشة الإجراءات الضرورية التي يمكن اتخاذها لتعزيز الاستقرار وبناء الدولة الإفريقية، انطلاقاً من الإشكالية التالية: كيف تؤثر الاضطرابات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي على عملية بناء الدولة في إفريقيا؟

الفرضية: أن الاضطرابات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي في إفريقيا يؤثران سلبًا على عملية بناء الدولة، حيث يمكن أن تنشأ هذه الأزمات نتيجة لانعدام الثبات السياسي والتنمية الاقتصادية والأمن في بعض المناطق. وبناءً على ذلك، فإن هذه الأزمات تعيق عملية بناء الدولة من حيث الهياكل السياسية وعمليات انتقال السلطة وتحقيق الاستقرار.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العلاقات المتشابكة بين التحديات الأمنية والسياسية التي تعاني منها أفريقيا، حيث تعقّد هذه العوامل المتداخلة عملية إيجاد حلول فعّالة، واستكشاف مأزق الاستقرار السياسي في إفريقيا وعلاقته ببناء الدولة، وتحديد النموذج الأمثل لبناء دولة أفريقية مستقرة.

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي: لوصف الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة في الدول الإفريقية، ولتقديم تفاصيل دقيقة حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمات السياسية، والتركيز على تقنية تحليل البيانات المتاحة والمصادر المعتمدة لفهم التحديات الأمنية والسياسية في إفريقيا وتأثيرها على الاستقرار السياسي وعمليات بناء الدولة.

وقُسّم المقال إلى:

1. إطار مفاهيمي ونظري
2. أسباب مأزق الاستقرار السياسي والأمني في إفريقيا.
3. تداعيات مأزق الاستقرار ونماذج بناء الدولة
4. النموذج الإفريقي لبناء الدولة.

1.إطار مفاهيمي ونظري:

يعد فهم مصطلحات الاستقرار السياسي ومأزق الاستقرار، بالإضافة إلى مفهوم بناء الدولة، أمرًا ضروريًا لفهم معمق للموضوع. لذا في هذا الجزء، سنقدم الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

أ) مفهوم مأزق الاستقرار:

مفهوم الاستقرار هو السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، فالقاموس الفرنسي لاروس Larousse يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حاله أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر

الموسوعة البريطانية britanica encyclopedia فتُعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي. (بوعافية، 2016، ص310).

يجب الإشارة الى ان تحديد مفهوم الاستقرار السياسي هو نسبي، حيث أن محددات الاستقرار السياسيَ تختلف باختلاف الدولة فتختلف درجته في الدول المتقدمة عن الدول النامية أو المتخلفة، ونرى أن هذا الخلاف في تعريف الاستقرار السياسي يرجع بصفة أساسية إلى العناصر التي يشملها كل تعريف. (الحنفي، 2023، ص 131).

عدم الاستقرار السياسي حسب رأي أبن خلدون" هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء حيث يرى "أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإن ذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول. (ولد عامر،2021 ،ص 49).

بعض الدراسات تعتمد على مؤشر انهيار الحكومة كمؤشر لعدم الاستقرار السياسي، حيث يعكس هذا المؤشر عدد المرات التي تعرضت فيها الحكومة للانهيار وتم استبدالها. بينما تعتمد دراسات أخرى متغيرات مثل تأثير الانقلاب على الحكم أو مؤشر الفترة الزمنية التي تبقى فيها الحكومة دون تغيير.

وهذا ما أشار له أيضا ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر. (بوعافية، 2016، ص310).

واستخدمت بعض الدراسات متغيرات أخرى مثل أحداث الانقلاب كمؤشر على الاستقرار السياسي، حيث يتم تسجيل الأحداث التي تتضمن انقلابات عسكرية أو سياسية كمؤشر لتقييم مدى استقرار الحكومة. بينما اعتمد البعض الآخر مؤشر الفترة الزمنية التي تبقى فيها الحكومة دون تغيير، بالإضافة الى دراسة الحروب والثورات والاغتيالات. (الحنفي، 2023، ص 131).

اما النمط الثاني من المؤشرات فهو ظواهر العنف الاجتماعي والمعارضة والاحتجاج السياسي، بالإضافة إلى الاغتيالات والقتل لأسباب سياسية وأعمال العنف والشغب، وكذلك إضرابات السجناء. (الحنفي، 2023، ص 132).

في هذه الدراسة سنعتمد على المؤشرات الأولى وهي الانقلابات العسكرية والحروب والنزاعات الداخلية وغياب الاستقرار الأمني كمحدد لوجود استقرار سياسي ام مأزق غياب الاستقرار، بالإضافة الى محدد التدخلات الأجنبية.

اما فيما يخص **مفهوم المأزق**: في المعجم: الرائد مأزق - ج، مآزق: مضيق يقتتلون فيه. مأزق: موضع الحرب. مأزق: موقف حرج صعب: «وقع في مأزق». (مسعود، 1992، ص 704)، اما باللغة الإنجليزية dilemma حسب معجم كامبردج هي " موقف يتعين فيه اتخاذ خيار صعب بين شيئين مختلفين يمكنك القيام بهما" (dilemma, Cambridge Dictionary, n.d) وفي تعريف أخر هو موقف يتطلب اتخاذ خيار صعب بين اثنين أو أكثر من البدائل، خاصةً إذا كانت جميعها غير مرغوب فيها بنفس القدر

كلمة "مأزق" تم تسجيلها لأول مرة في اللغة الإنجليزية في أوائل القرن السادس عشر. وكانت هذه الكلمة تُستخدم للإشارة إلى نوع معين من الحجج أو الوضعيات التي تتضمن اختيارًا صعبًا بين بديلين أو أكثر، وهذه البدائل تكون متساوية من حيث عدم المرونة أو عدم الرغبة في الاختيار بينهما، وأصل الكلمة من اللاتينية "dilēmma"، والتي تم نقلها إلى الإنجليزية من خلال اليونانية (Oxford Reference, n.d)

استخدام مفهوم "المأزق" في هذا المقال يشير إلى التعقيدات والتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها إفريقيا في الوقت الحالي. البدائل المطروحة لمعالجة هذا المأزق تطرح جدلاً حول ما إذا كان ينبغي بناء الدول وفقًا للنموذج الغربي، أم يجب إيجاد نموذج محلي أفريقي. كما يثور تساؤل آخر حول ما إذا كان انتقال السلطة عبر الانقلابات العسكرية يمكن اعتباره حلاً للفساد وضمانًا للأمن.

ومع ذلك، تبقى هذه البدائل غير مرغوب فيها من قِبل مختلف الأطراف والمكونات داخل هذه الدول، نظرًا لتعقد الأوضاع وتضارب المصالح. لذا يظل إيجاد حلول مستدامة للتحديات السياسية والأمنية في إفريقيا مسألة محفوفة بالصعوبات والتحديات.

كما يمكننا القول ان مفهوم مأزق الاستقرار يشير إلى حالة غياب الاستقرار السياسي، حيث يتميز بعدم وجود الثبات والأمن في الدولة أو النظام السياسي. وينتج هذا الوضع عن عدم القدرة على الحفاظ على أمن الدولة وسلامة المواطنين، مما يؤدي إلى الشعور بالورطة والوصول إلى مواقف محرجة.

ب) مفهوم بناء الدولة: مفهوم عملية بناء الدولة هو مصطلح تقليدي وحديث في نفس الوقت، التقليدي، هو الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يهدف إلى إنشاء مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتخلص من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن.

أما المفهوم الحديث، فقد أتى بعد نهاية الحرب الباردة، وركز على إعادة بناء الدولة في حالات الفشل بعد ان اصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم. كما ركز أيضًا على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية. (بن جيلالي، 2016، ص 241).

مصطلح "بناء الدولة"، الذي يُستخدم عادة لوصف جهود التنمية في البلدان التي تعاني من النزاعات، يُعتبر مضللاً. يشير فرانسيس فوكوياما إلى أن هذا المفهوم يعكس بشكل أساسي تجربة الولايات المتحدة في بناء نظام جديد في بلدان أخرى، دون مراعاة الثقافات والتقاليد المحلية. وهو يُشير إلى عدم إمكانية بناء الأمم، وخاصةً عن طريق الأجانب الذين يصلون إلى بلد ما لفترة قصيرة من الزمن، الأمم تتشكل عبر عملية تاريخية تطورية غير مخططة. وبالمثل، فإن مصطلح "بناء السلام" لا يُغطي بشكل كامل التحديات التي يجب مواجهتها لإعادة بناء دولة قابلة للحياة وقادرة على العمل بشكل صحيح.(Brahimi ,2007, p 5)

استنادًا إلى هذا التعريف الأخير، أو التوضيح الذي يُعتمده فرانسيس فوكوياما، هذا هو نفس المنطلق الذي نتبناه في هذا المقال عن طريق توضيح النماذج الغربية في بناء الدولة، والتي تعتمد بشكل كبير على تجارب الولايات المتحدة. يهدف هذا التحليل إلى استخلاص الفوائد الممكنة من هذه النماذج، بالإضافة إلى تحديد النقاط الضعيفة التي قد لا يكون من الممكن تطبيقها في السياق الإفريقي. وبناءً على ذلك، نسعى إلى وضع نموذج جديد لبناء الدولة في الساحة الإفريقية.

المقاربة الليبرالية وبناء الدولة: يُعتبر بناء الدولة طرح ليبرالي، حيث يمكن القول إن بداية الحديث عن بناء الدولة انطلقت من الدول الغربية كجزء من رغبتها في الترويج لأنظمتها الديمقراطية كأفضل نموذج. لقد ارتبط مفهوم عملية بناء الدولة بشكل كامل بالغرب، في حين أن تأسيس الدولة هو نتيجة لتراكمات حضارية متعددة امتدت من الشرق (من بينها بلاد الرافدين، الصين، ومصر القديمة) إلى الغرب وحضارته الأوروبية.

وأصبحت هذه القيم مقبولة على نطاق واسع، خاصةً مع تزايد أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وما هو مرغوب فيه. ومن الممكن استيراد هذه القيم بشكل مطلق دون النظر بعناية في السياق المحلي ورغبات السكان المحليين، ومدى ملاءمة النماذج القيمية القياسية للمتغيرات الحضارية في عملية بناء الدولة.

صامويل كيرستي وسيباستيان اينسيدال أشارا في "التقرير الأكاديمي للسلم العالمي" حول جدول أعمال بناء الدولة في نوفمبر عام 2003 إلى أن بناء الدولة هو ظاهرة معقدة. وقد أكد كل منهما على أهمية توسيع نطاق نجاح النمط الغربي من خلال تعزيز القيم الليبرالية في عملية بناء الدولة. ومن بين هذه القيم تشمل: الديمقراطية، العلمانية، سيادة القانون، القيم الدستورية، احترام حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين. هذه القيم تعتبر أساسية لضمان نجاح واستدامة عملية بناء الدولة وتعزيز السلم والاستقرار في المجتمعات المتضررة من النزاعات. (دريسي، 2021، ص 190)

من المهم أن نلاحظ أنَّ معظم النماذج التي سنُشير إليها في هذا المقال تأتي من منطلق الديمقراطية والإصلاح السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يُعزى الكثير من الانتقادات التي توجه للدولة الأفريقية وتُعتبر فاشلة إلى غياب الاستقرار في النظام السياسي أو نقل السلطة الديمقراطي بطريقة سلمية.

2. أسباب مأزق الاستقرار السياسي والأمني في إفريقيا.

تشهد القارة الإفريقية وبالتحديد منطقة الساحل في الفترة الحالية تحديات كبيرة على صعيد الاستقرار السياسي والأمني. فالنزاعات المسلحة، وتداعيات الصراعات الإقليمية، تشكل مصدر قلق بالغ للشعوب الإفريقية والمجتمع الدولي. وإلى جانب هذه التحديات، فإن ظاهرة الانقلابات العسكرية تُعتبر أحد أهم أسباب مأزق الاستقرار السياسي في المنطقة. في هذه الجزئية من المقال، سنركز على دراسة هذه الظاهرة بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية وتأثيرها على الأوضاع السياسية والأمنية في إفريقيا.

1.1 الانقلابات العسكرية المتكررة في دول الساحل:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من المناطق التي تعج بالأزمات السياسية والأمنية في إفريقيا، ومن بين هذه الأزمات هي ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكررة التي جعلت من السلطة متغير والنظام غير ثابت وهذا يؤدي الى عدة تأثيرات داخلية وإقليمية ودولية .

حيث شهدت جمهورية مالي انقلابًا في عام 2020 وآخر في عام 2021. في أغسطس 2020، قاد الكولونيل أسيمي غويتا انقلابًا أطاح بالرئيس أبو بكر كيتا، بسبب فشله في التعامل مع تدهور الوضع الأمني والفساد. تحت ضغوط الاتحاد الأفريقي وإيكواس، وافق المجلس العسكري الحاكم في باماكو على قبول حكومة انتقالية تقودها مدنيون أو عسكريون متقاعدون لمدة لا تتجاوز 12 شهرًا، مع الالتزام بإجراء انتخابات عامة في مدة معقولة .

تم تعيين الكولونيل المتقاعد باه نداو رئيسًا للدولة في سبتمبر 2020، ولكن واجه مقاومة من القوى العسكرية التي لا تزال تحتفظ بنفوذها. بعد فترة وجيزة، قاد الكولونيل أسيمي غويتا انقلابًا آخر ضد نداو بسبب تعيينات وزارية، ليصبح رئيسًا للسلطة الانتقالية ورئيسًا للدولة، وفقًا لقرار صدر عن المحكمة الدستورية في مايو 2021. (محمود و طيفوري، 2023، ص. 1)

شهدت بوركينا فاسو نفس السيناريو، حيث شهدت انقلابين في أغسطس 2021. في الانقلاب الأول، قام العميد باحتجاز الرئيس المنتخب روش مارك كريستيان كابوري، وقاده المقدم بول هرني سانداوغو داميبا لتولي الحكم. تم تحميل المجلس العسكري المسؤولية عن فشله الذريع في مواجهة حركات التمرد الجهادية، مما أدى إلى تشكيل مجلس عسكري جديد. ومع ذلك، فإن هذا المجلس العسكري لم يظهر أي تقدم في حل المشاكل، مما أدى إلى إزاحة المقدم سانداوغو داميبا من السلطة في انقلاب ثانٍ، حيث تولى النقيب إبراهيم تراوري السلطة بعد ذلك. (محمود و طيفوري، 2023، ص. 2)

في النيجر الانقلابات ظاهرة مألوفة، حيث قبل أداء اليمين الدستورية، تعرض الرئيس إلى محاولة انقلابية في 31 مارس 2021، وتلاها أخرى بعد حوالي عام، حين كان في زيارة رسمية إلى تركيا. ثم جاء انقلاب في يوليو 2023، حيث حسم الصراع الصامت على السلطة، بعد أن وجد الرئيس نفسه في مواجهة عديد من الجهات داخل النظام، في سعيه لممارسة سلطاته الدستورية (محمود و طيفوري، 2023، ص. 6).

هذه الانقلابات المتكررة أدت إلى زعزعة الاستقرار، حيث يتغير النظام في كل مرة، ومع كل تغيير يأتي نخبة سياسية جديدة بأراء وتطلعات وإدراكات مختلفة، مما يؤثر على الدولة وأهدافها وحتى علاقاتها مع الدول المجاورة وجميع دول العالم. فكل نظام يتبنى تصورًا مختلفًا وانتماءات متباينة، وقد يكون هذا الاختلاف هو سبب الانقلابات والثبات بالتالي يصبح محدودًا في هذه الدول.

تتسبب الانقلابات المتكررة في تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل السياسات الحكومية. تؤدي أيضًا إلى تفوّق الفرد على السلطة الشرعية، مما يسمح بانتهاك الشرعية الدستورية وتشجيع الأفراد على تحقيق أهدافهم الشخصية. هذا الوضع يجعل الدولة ضعيفة وتفقد هويتها الرسمية، مما يؤدي إلى فقدانها للعلاقات المنتظمة مع الدول الأخرى.

تزعزع الاستقرار هو نتيجة لهذه الانقلابات المتكررة، حيث يتغير النظام في كل مرة، وتتباين وجهات النظر والتطلعات والتصورات بين النخب السياسية الجديدة. هذا التغيير يؤثر على الأهداف والسياسات الخارجية للدولة وعلاقاتها مع الدول المجاورة والعالمية، حيث يتبنى كل نظام تصورًا مختلفًا ويعبر عن انتماءات متباينة.

1.2 التدخلات الخارجية:

كانت القارة الأفريقية وما تزال إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى في العالم. وفي مقدمة تلك القوى تأتي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين، ,أثر التنافس الدولي في أفريقيا في خلق صراعات جديدة بين القوى الدولية وبعضها كان له انعكاس على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في القارة. (ويكن، 2020، ص. 261)

بداية من الاستعمار الذي خلف تداعيات سلبية لا تزال تؤثر للآن وصولا الى التدخلات العسكرية في شكلها الحديث.

هناك خمسة أسباب رئيسية لاهتمام القوى الأجنبية بمنطقة الساحل، أولها توافر الموارد الطبيعية والموقع الإستراتيجي للمنطقة في أفريقيا والمصالح الاقتصادية للدول المشاركة في التدافع والتعاون الدفاعي والأمني في شكل مبيعات الأسلحة، إلى جانب أن القوى الأجنبية لديها أسبابها الخاصة للانخراط في التدافع نحو منطقة الساحل. (صراع النفوذ بين القوى الدولية، 2024).

في الماضي أدى التنافس بين القوى الاستعمارية الاوروبية في افريقيا الى تخطيط الحدود بين الدول المستقلة دون مراعاة للخصوصيات البشرية والثقافية والطبيعية، ما نتج عنه العديد من المشكلات أهمها النزاعات العرقية التي ساهمت في فشل بناء الدولة في افريقيا. (ويكن، 2020، ص. 262)

لاحقا مارست فرنسا والدول الأخرى استراتيجيات تدخلية في المنطقة بذريعة مكافحة الارهاب، حيث تظهر الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بمنطقة الساحل في إطار حملتها العالمية لمحاربة الإرهاب، ويتجلى هذا الاهتمام في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنوات 2002 و2006، وكذلك في مبادرة بان الساحل عام 2002 ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل عام 2005،

بالإضافة إلى قيادة الأفريكوم وقد قدمت الولايات المتحدة عدة مبادرات لتعزيز الدور الأفريقي في تحقيق الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب في القارة، منها مبادرة القرن الأفريقي الكبير عام 1994، ومبادرة إنشاء قوات أفريقية لحفظ السلم عام 1996، ومبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء عام 2002، لمواجهة التنظيمات المتشددة. (ويكن، 2020، ص. 264)

مثَّلت مالي بعد انقلاب عام 2012، النموذج الأبرز للتدخلات من جانب القوى العالمية في منطقة الساحل لمكافحة الإرهاب ودعم الحضور الدولي، والتدخل العسكري الفرنسي في مالي، يعود إلى يناير 2013، أي بعد عام من التمرد الذي قاده المقاتلون الانفصاليون من الطوارق والجهاديين المرتبطين بتنظيم القاعدة في شمال البلاد، ثم الخلاف بعد ذلك بين طرفي التمرد، الذي انتهى بانتصار الجهاديين، الذين بدؤوا في التوسع للجنوب، وهنا أطلقت فرنسا أولى عملياتها في المنطقة وهي "سرفال" لإيقاف التوغل الجهادي. (الريحان، 2020).

تعتبر فرنسا الساحل الأفريقي مجالها الحيوي، حيث أنعشت المنطقة اقتصادها وما زالت تحقق الرفاهية لها، مما يُمكنها من مواصلة تأثيرها بقوة في المنطقة، خاصة في مالي والنيجر وتشاد، التي تُعتبر مناطق للفرنك الإفريقي الذي يخضع لسياستها واستراتيجيتها الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى فرنسا إلى استغلال موارد غرب أفريقيا. (خليفة، 2022، ص. 76)

أدت هذه التدخلات الأجنبية بدورها لأزمة استقرار سياسي، حيث زادت من حدة الصراعات والفوضى ووقفت امام القرار السياسي الافريقي الافريقي، لانها تدعوا للحلول التي في بعض الأحيان لا تتناسب مع التركيبة السياسية والمجتمعية لهذه الدول.

2. تداعيات مأزق الاستقرار ونماذج بناء الدولة:

ان الحديث عن مفهوم الدولة في إفريقيا هو تحدي في حد ذاته، حيث يظهر بشكل غامض في عقول وثقافات مواطنيها، حيث يُعتبر مجرد مفهوم غربي. الدولة في أفريقيا تُعتبر نسخة غير مكتملة عن نظيرتها في العالم الغربي، إذ لم يُراعَ شكلها

خصوصيات المجتمعات المحلية. هذا ما زاد من هشاشة الدولة في أعقاب استقلال الدول الأفريقية، حيث أصبحت عرضة لسهولة الاختراق وخطر التفكيك نتيجة تراكم العديد من الأسباب.

2.1 تداعيات مأزق الاستقرار في إفريقيا:

- عدم شرعية النظام من خلال عدم تقيده بممارسة السلطة في أطر قانونية وثوابت دستورية.
- عدم قدرة النظام على استيعاب المكونات المجتمعية ودمجها في النظام السياسي والاقتصادي
- غياب رضا المواطن على انجازات النظام السياسي التي تتوافق مع تطلعات المواطن.
- تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل السياسات الحكومية.

بالإضافة الى الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية التي أدت الى مأزق الاستقرار السياس أي غياب الاستقرار:

على الرغم من أن الانقلابات العسكرية تُعتبر دليلاً على انتهاك الشرعية الدستورية وتسبب في نشر الفوضى، وأنها قد تكون أحد أسباب فشل الدولة. فهي تؤدي إلى غياب النظام السياسي المستقر لفترة طويلة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لاستمرارية الدولة. ومع ذلك، يُمكن اعتبارها أيضًا وسيلة للتعبير عن الاحتجاج، حيث تُنفذ بعض الانقلابات لحفظ الدولة من الفشل نتيجة للأنظمة الفاسدة.

حيث تتشابه الانقلابات العسكرية في أفريقيا في نقطة مشتركة واحدة، وهي ضعف أنظمة الحكم أو هشاشتها. فقد نشأت نخب سياسية لا تمثل إرادة المواطنين نتيجة لفترات الاستعمار وما تلاها من أنظمة حكم. وعلى الرغم من إجراء إصلاحات في بعض الدول الأفريقية مثل غانا وبوتسوانا وموريشيوس، إلا أن الدول التي شهدت انقلابات عسكرية لا تزال تعاني من تمركز السلطة في يد نخبة ضيقة تجمعها قواسم مشتركة داخلية أو ترتبط بعوامل خارجية. (محمود و طيفوري، 2023، ص. 3).

على سبيل المثال، في النيجر، لم يكن الانقلاب العسكري عشوائيًا، بل كان نتيجة لعوامل متعددة. فقد كان هناك صراع عرقي متجذر، حيث يُعتقد أن الرئيس السابق كان يتمتع بالنفوذ والثروة، على الرغم من أنه كان ينتمي إلى أقلية عرقية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك خوف من تأثير النفوذ الخارجي نظرًا للتبعية السياسية للرئيس لفرنسا. (ولد الأمير، 2023).

تؤدي الانقلابات المتكررة إلى تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشل السياسات الحكومية. كما تؤدي إلى سيطرة الفرد على الدولة بدلًا من السلطة الشرعية، مما يسهل انتهاك الشرعية الدستورية ويشجع كل فرد على تحقيق أهدافه الشخصية. هذا الوضع يجعل الدولة هشة وتفقد هويتها الرسمية، مما يؤدي إلى فقدانها للعلاقات المنتظمة مع بقية الدول.

فيما يتعلق بالتدخلات الأجنبية، فإنها غالباً ما تطيل من أمد الأزمات والنزاعات. على الرغم من أن السبب المعلن للتدخلات عادةً ما يكون لحفظ الأمن والسلم الدوليين وفض النزاعات الداخلية العنيدة، إلا أن التدخل في الحقيقة قد يؤدي إلى تأجيج الأزمة وطرح بدائل لا تتناسب مع ثقافة ومجتمعات إفريقية محددة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التدخل إلى انقسام في الولاءات بين المؤيد والمعارض، مما ينتج عنه تفاقم الانقسامات بين الأطراف المتصارعة.

تنامي ظاهرة النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الأوسط في أفريقيا، أكثر من 2.5 مليون شخص على الفرار من ديارهم، وارتفعت نسبة النزوح الداخلي عشرة أضعاف منذ عام 2013، وذلك من 217 ألف شخص إلى 2.1 مليون شخص، بحلول أواخر عام 2021، ويبلغ عدد اللاجئين في بلدان الساحل الأوسط في بوركينا فاسو ومالي والنيجر 410 ألف شخص. وقد فر غالبية لاجئي المنطقة من العنف في مالي حيث نشب الصراع في يناير 2012. (الأمم المتحدة، 2022)

و في عام 2022، زادت حالات الوفيات المتعلقة بالنزاعات في هذه البلدان بأكثر من 40 في المئة. أدى تدهور الوضع الأمني على مدى العقد الماضي إلى أزمة إنسانية، حيث فروا أكثر من 3 ملايين شخص من العنف في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.(International Monetary Fund, 2023)

بعد التطرق لهذه التداعيات السلبية لمأزق الاستقرار أو انعدام الاستقرار، يصبح من الضروري التحدث عن مجموعة من نماذج بناء الدولة التي تهدف إلى التغلب على الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية. توجه هذه النماذج نحو بناء دولة مستقرة سياسياً يعتبر أمراً حيوياً لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

هناك 3 نماذج او مقاربات لبناء الدولة او" نماذج تحقيق الاستقرار" والتي يمكن دراسة مدى انطباقها على الحالة في الدول الأفريقية.

2.2 نماذج بناء الدولة:

النموذج الأول هو: بناء الدولة الخاضع للرقابة Controlled state-building

نظرية التحديث تؤكد على العلاقات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفقًا للنسخة الشائعة من نظرية التحديث في الستينيات، كان النمو الاقتصادي يدفع بالتغييرات في المجالات الأخرى. خلال عملية التحديث، بدأ النمو الاقتصادي (والعمليات ذات الصلة للصناعة والحضر) في كسر الهياكل التقليدية للسلطة والعلاقات الاقتصادية التي تستند إلى المجتمعات الريفية الصغيرة والتجمعات القبلية والعشائر. بشكل مثالي، كان من المفترض أن تحل هذه الأشكال التقليدية للنظام الاجتماعي محل الأسواق النشطة والمؤسسات الدولية القوية، وتعويض الشبكات الاجتماعية المؤسسة المناسبة لحجم الاقتصادات الحديثة عن الحمايات الاجتماعية التقليدية التي تقدمها القرابة.(Watts, 2011, p 127-129)

في كثير من الأحيان، فشلت التحديثات السياسية في مواكبة التغيرات الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة العنف وعدم الاستقرار، تسببت التنمية الاقتصادية في العديد من الحالات في إخلال التقاليد التقليدية دون توفير ما يكفي من الفائض الاقتصادي لتخفيف الاضطرابات، مما جعل النمو الاقتصادي غير قادر على تلبية احتياجات السكان الذين فقدوا بسرعة مصادر عيشهم التقليدية. ثانيًا، لم تتمكن الدولة القوية مع مؤسساتها السياسية من الاستجابة بشكل كافٍ وفعال للمطالب السياسية للسكان المتحركين. بدون وجود دولة قوية قادرة على التعامل بشكل إنتاجي مع المطالب السياسية، كان من المرجح أن تتجه السكان نحو العنف والإطاحة بالنظام.

النموذج الثاني: بناء الدولة على أساس ديمقراطي Liberal- democratic state-building

فترة "الانتصار الديمقراطي"، متمثلة في أعمال مثل كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ وآخر الرجل" (1992). وقد تم توصيف المؤسسات الديمقراطية الليبرالية من قبل العديد من العلماء الاجتماعيين كالحل لمشاكل تتراوح بين الركود الاقتصادي إلى المجاعات والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وخاصة الحروب.

لعبت الديمقراطية الليبرالية دورًا حاسمًا في نظريات علوم الاجتماع حول استراتيجيات استعادة السلام في الدول الضعيفة والفاشلة التي تمزقها العنف. في المثالية، يستبدل الانتقال من الحرب الأهلية إلى الديمقراطية المنافسة الانتخابية بدلاً من المواجهات الدمارية. وفقًا لهذا التفكير، تُحفز الحروب الأهلية والتمردات بسبب الوصول غير العادل إلى السلطة السياسية وتوزيع الموارد الناتجة عن السيطرة على الدولة.

الأنظمة الاستبدادية تثير التمرد لأنها تستخدم الموارد الدولية لصالح جزء ضيق من السكان على حساب الجماعات الأخرى. يجب أن تسمح المنافسة الديمقراطية للمناصب بأن يضغط الجماعات على مطالبها على الدولة من خلال قنوات سلمية بدلاً من تحمل الدمار الناجم عن الحرب. وبالتالي، يجب على أطراف النزاع التوافق على تسوية تقدم وعود موثوقة بالاندماج السياسي لجميع أطراف النزاع. لعب الاندماج السياسي دورًا كبيرًا في إنهاء العديد من الحروب الأهلية التي انتهت بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، مثل تلك في إل سلفادور وموزمبيق ونيكاراغوا.(Watts, 2011, p 130-131)

الفكرة الأساسية هنا تكمن في أن الديمقراطية الليبرالية تعتبر الحلا لمشاكل متعددة تواجه الدول، بدءًا من الركود الاقتصادي وصولاً إلى الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان. تقدم العديد من العلماء الاجتماعيين النظريات التي تفيد بأن الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تسهم في استعادة السلام في الدول الضعيفة والفاشلة التي تمزقها العنف.

النموذج الثالث: الاستقراروإعادة الإعمار لا مركزي Decentralized Stabilization and Reconstruction

يركز على تحقيق الاستقرار المحلي وتوفير الخدمات الأساسية بدلاً من النهوض بأهداف تحولية مثل تعزيز الديمقراطية. يعتبر دعاة هذا النهج أن الأولوية يجب أن تكون لتحقيق الاستقرار والحفاظ على الأمن المحلي، وينظرون إلى جهود بناء الدولة المركزية في المدى القصير عادةً ما تكون غير فعّالة. (Watts, 2011, p 132-133)

يمكننا اختصار هذا النموذج في الشكل التالي انه يعتمد على المشاركة الشاملة والموزعة للموارد والسلطة بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمحلية. يهدف هذا النهج إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين هذه الأطراف لتحقيق الاستقرار الشامل وإعادة بناء البنى التحتية وتعزيز الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وذلك من خلال عمليات شاملة وموزعة بالتنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية.

3. النموذج الإفريقي لبناء الدولة.

من الصعب الحديث عن نموذج واحد مشترك بين كل الدول، فحتى الدول الافريقية تختلف من ناحية التركيبة المجتمعية والسياسية ونوع الأزمات ولكن تشترك دول الساحل في العديد من النقاط مما يجعل حل واحد قابل للتطبيق مع ضرورة احداث تغييرات في كل دولة.

لطالما تم الترويج بأن النظام الغربي هو النموذج الأمثل لإعادة بناء الدول التي تعاني من هشاشة او فشل سياسي في افريقيا، ولكن لماذا لم يتم التوجه نحو حل او نموذج افريقي يتماشى مع المعايير المجتمعية، ديمقراطية ذات طابع افريقي.

الإمكانيات الكامنة التي تتمتع بها الدول الافريقية والتي يجب استغلالها للإصلاح السياسي وحتى الاقتصادي:

إمكانيات إفريقيا المتجددة ("خزان العالم" من الثروات المعدنية والطبيعية)، (التنوع الثقافي والفكري والديني).

استغلال التحولات التي يشهدها العالم وتنامي نزعة (النظام متعدد الأقطاب) (بالتالي النظام الليبرالي لم يعد هو النظام الوحيد المتوفر)

وعي نسبة كبيرة من الشعب الإفريقي بضرورة التغيير: يبرز تنامي وعي الشباب الإفريقي بأهمية القارة في رغبته في الدخول إلى عالم السياسة والمزاحمة للوصول إلى الحكم، حيث تعد قارة إفريقيا أصغر قارات العالم سنّاً؛ لضمها أكبر عدد من الشباب في العالم.

بالإضافة الى المطالب الشعبية المتكررة للتخلص من بقايا الاستعمار التي تدل على رغبة في تطوير نموذج افريقي جديد.

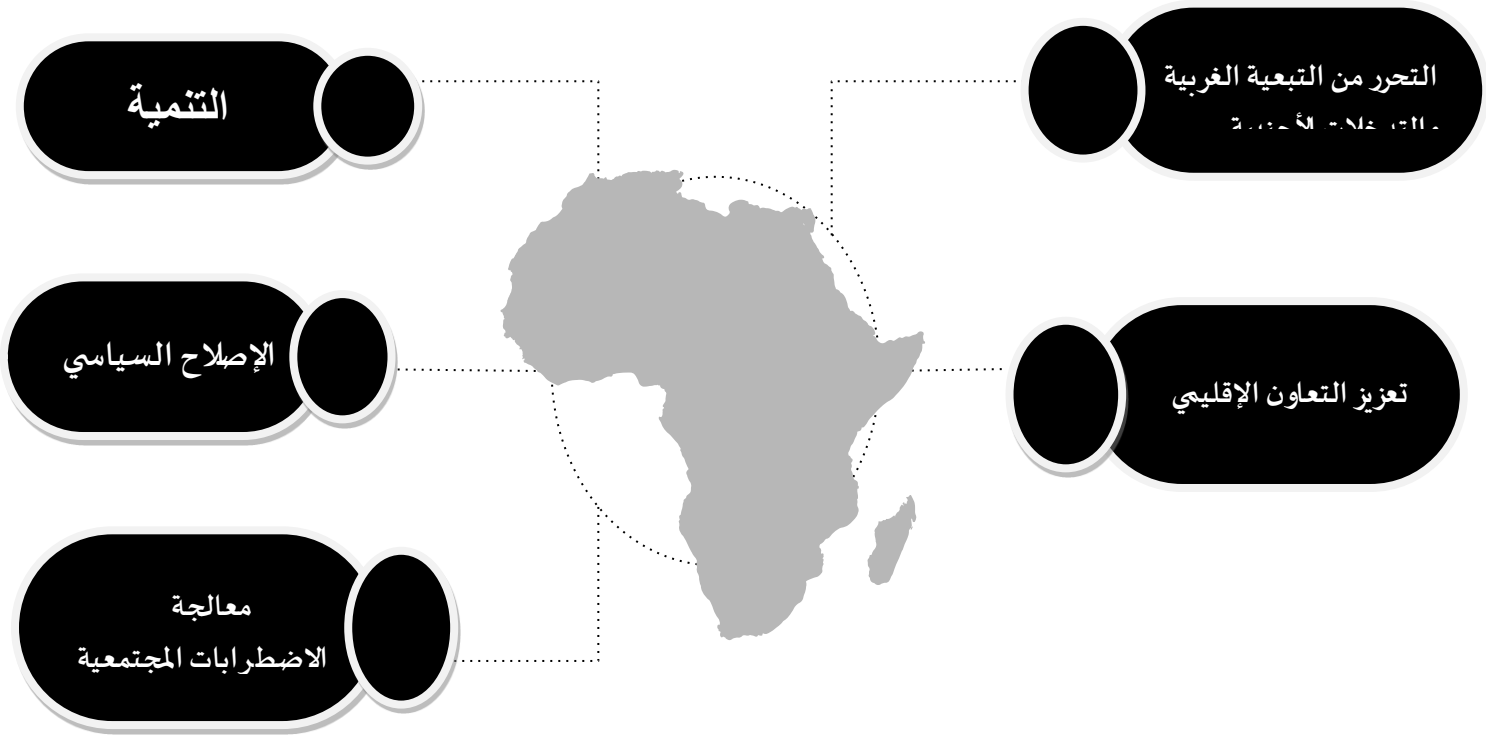

1) التنمية:

عند الحديث عن النموذج الإفريقي، وبالتحديد منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من المشكلتين معًا، وهما غياب المشاريع التنموية الفعالة والعميقة، بالإضافة إلى الأزمات الأمنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والحروب الأهلية، يتبادر إلى الذهن صعوبة جميع محاولات التعاون الإقليمي. فهل ينبغي لنا الانطلاق من توفير الأمن وحل الأزمات السياسية؟ أم ينبغي لنا الانطلاق من تحقيق التنمية وتحقيق تقدم اقتصادي يمكن أن يحل العديد من الأزمات، بما في ذلك الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية؟

الحل لحالة غياب الأمن والنزاعات في تحقيق التنمية، حيث أن منع حدوث النزاع يتحقق بضرورة تحقيق احتياجات الفرد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وهذا يجعل الارتباط بين مفهوم الأمن وتحقيق الدولة لاحتياجات الفرد أمرًا جوهريًا. (حجازي، 2017، ص. 207-208)

تحسين شروط التجارة بين البلدان الأفريقية والبلدان الأغنى، والحصول على تمويل للإستثمار، يعد أمراً أساسياً. يجب أيضاً دمج المجتمعات المحلية المستبعدة اجتماعياً في سوق العمل، وإقامة آليات فعّالة لحمايتها من عدم استقرار الدخل والمخاطر الاجتماعية الأخرى، والقضاء على التمييز. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء مشاريع جديدة بشكل مستدام، مع تسهيل البدء بها وإدارتها، ودمج المنشآت القائمة في الاقتصاد المنظم.

وقد ثبت أن التعاونيات تلعب دوراً أساسياً في بناء نماذج جديدة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر، من خلال مبادرات للتنمية المحلية. (مكتب العمل الدولي، 2003، ص. 44-45)

في ظل ما تمتلكه إفريقيا من موارد طبيعية كبيرة، وموارد بشرية هائلة، فإن مسألة التنمية مرتبطة بالإرادة السياسية والتخطيط المناسب لاستغلال الثروات الكامنة، إذا تم إدارة الموارد بشكل صحيح، يمكن أن تكون هذه الثروات محركًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز مستوى المعيشة للسكان.

2) الإصلاح السياسي:

من بين أهم مؤشرات الاستقرار السياسي هي الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وإجراء الانتخابات النزيهة التي تحترم إرادة الشعب. بالمقابل، تُعَد ظواهر الانقلابات العسكرية علامة على الاضطراب وعدم الاستقرار. لذا، الخطوة الأولى نحو الإصلاح السياسي تتمثل في التصدي لظاهرة الانقلابات العسكرية وتحقيق الانتقال الديمقراطي المستدام.

الانقلابات العسكرية عادة ما تقوم بها للتخلص من أنظمة سياسية مستبدة أو للتعبير عن احتجاجات شعبية ضد الفساد وسوء الحكم. ورغم أنها قد تبدو كحلاً محتملاً للعديد من الأطراف، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

يقترح العديد من الباحثين عدم الإعتراف بالحكومات التي تصل إلى الحكم عن طريق الانقلابات، كنوع من العقوبات الدولية، بالإضافة الى إجراء التعليق الفوري والتلقائي الذي يتخذه الإتحاد الإفريقي ضد تلك البلدان التي تخضع للإنقلابات.

قبل تعليق عضوية الدولة المعنية، يجب اللجوء إلى المبادرات الهادفة لاستعادة الديمقراطية في تلك الدولة، بما في ذلك المساعي الدبلوماسية. في حال فشل هذه المساعي، يمكن تطبيق إجراء تعليق العضوية. (جماطي، 2022، ص 28).

تعزيز عملية التحول الديمقراطي دون تدخل جهات خارجية، هي مسألة تتطلب وقتا ولكنها تحتاج لنقطة الإنطلاق للوصول إلى مجتمع يتسم بالديمقراطية المزيدة، يشمل الانتقال إلى نظام حكم يتسم بالديمقراطية، وذلك من خلال تنظيم انتخابات دورية وحرة وعادلة وموثوقة. يتضمن ذلك الالتزام بمبادئ حكم القانون وتوفير نظام قضائي مستقل، وتعزيز دور المجتمع المدني النشط والاعلام الحر والمفتوح والمستقل. كما يتضمن ذلك بناء علاقة متوازنة بين المجتمع المدني والقطاع العسكري. (أوموتوال و أونيوها، 2018، ص. 3).

تؤدي الانقلابات المتكررة إلى تراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفشل السياسات الحكومية. كما تؤدي إلى سيطرة الفرد على الدولة بدلًا من السلطة الشرعية، مما يسهل انتهاك الشرعية الدستورية ويشجع كل فرد على تحقيق أهدافه الشخصية.

3) معالجة الإضطرابات المجتمعية:

نقصد بالإضطرابات المجتمعية مجموعة متنوعة من الأزمات والنزاعات التي تتنوع في طبيعتها وتكون غالبًا عنيفة. تنشأ هذه النزاعات نتيجة للخلافات العرقية أو الدينية أو الثقافية. في كثير من الأحيان، تنبع هذه النزاعات من استيلاء جهة على السلطة أو استبعاد فئة معينة وإهانتها. لذا، تعتبر خطوة الاندماج المجتمعي بين جميع هذه الفئات أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

إحدى الظواهر البارزة داخل جماعات المنطقة الأفريقية تتمثل في حالات عدم المساواة، حيث يتمتع القلة الحاكمة بمعظم الموارد المتاحة، مما يضع عبء الرعاية الاجتماعية على عاتق الشعب بشكل عام. وقد أدت هذه الحالة إلى تفاقم مشكلة التفاوت الطبقي بشكل حاد، مما يزيد من احتمال حدوث التوترات الاجتماعية، حيث يعزى سبب هذا التفاقم إلى زيادة ظاهرة الفساد السياسي، التي تستند إلى الرشوة وسوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. (حشاني و زمام، 2019، ص101)

تُعَد المشاريع التنموية أيضا واحدة من السبل التي يمكن من خلالها تحقيق توزيع عادل للثروة بين الأفراد، حيث تهدف إلى توفير فرص اقتصادية متساوية وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

4) التحرر من التبعية الغربية والتدخلات الأجنبية:

رغم الجهود الجبارة التي بذلتها شعوب إفريقيا المستعمرة لاستعادة استقلالها من الاستعمار، إلا أن مفهوم التحرر تطور بشكل متفاوت بين تلك الشعوب. يعود هذا التباين في التطور إلى الاختلاف في طبيعة الاستعمار والسياسات التي اتبعتها القوى الاستعمارية.

من أبرز أمثلة التحرر هو المطالبة بخروج نهائي لكل الدول الأوروبية وقواتها العسكرية من الدول الافريقية (على رأسها فرنسا)، فهذه الدولة التي قادت عدت عمليات عسكرية في الساحل الافريقي ومالي بالتحديد، تم مطالبتها بالأنسحاب نهائيا من النيجر ومالي وعدة دول.

لطالما كانت هذه التدخلات تحت غطاء محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وبناء السلام وبناء الدولة، ولكن هل تحققت فعلا أهدافها ام انها تساهم في فشل الدولة؟

بعد مرور 10 سنوات على إطلاق فرنسا لعمليتي «سيرفال» ثم «برخان»، يبدو أن مهمة محاربة الإرهاب لم تحقق النجاح المطلوب، على الرغم من نجاح القوات الفرنسية في القضاء على عدد من قادة التنظيمات الجهادية والإرهابية. بعد النجاح في شمال ووسط مالي، بدأت هذه التنظيمات تهدد بوركينا فاسو والنيجر، وتوسع نفوذها نحو بلدان خليج غينيا، بما في ذلك شواطئ ساحل ساحل العاج وبنين وتوغو. (أبونجم، 2024)

وصف البعض العمليات الفرنسية في الدول الإفريقية، وخاصة في مالي، بأنها فاشلة، حيث لم تساهم في تحقيق الاستقرار بل على العكس زادت من حدة عدم الاستقرار. فقد تقتصر مقاربة فرنسا على الجانب الأمني العسكري دون أي اهتمام بالجوانب الاقتصادية والتنموية التي من شأنها تخفيف الصعوبات الاقتصادية في بلد يُعتبر من بين أفقر دول العالم. (الورغي، 2022).

فرنسا ليست القوة الأجنبية الوحيدة التي تتدخل في القارة الأفريقية. يحمل طموح التحرر في طياته نوعًا جديدًا من التخوف، وهو الاختيار البديل الآخر. فالمطالب المتكررة في دول مثل مالي والنيجر بالتدخل الروسي تطرح إشكالية التحرر من التبعية للغرب والانتقال نحو التبعية للشرق.

مرحلة التحرر من أصعب المراحل، ويبرز المأزق الحقيقي في مرحلة مابعد الإستعمار حسب وصف ألبير ميمي" علة التردد مابعد الكولونيالي يكمن في الوقوف ما بين الوصول والإنطلاق، ومابين الاستقلال والتبعية، وتكمن في الاثار المتبقية وفي ذكريات الإخضاع. (غاندي، 2021، ص 23)

5) تعزيز التعاون الإقليمي:

سواء كانت التحديات ثنائية أم جماعية، فإن الدولة وحدها غالباً لا تملك القدرة الكافية على مواجهة التهديدات التي تهدد أمن مواطنيها واستقرارها. لذا، فإن الأمن يجب أن يكون مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والجمعيات، والمجتمع المدني، وحتى الأفراد. فإن مناقشة مفهوم جديد للأمن أصبح ضرورياً نظراً لتعقيد المشاكل المعاصرة، التي تتجاوز قدرة الدولة بمفردها على حلها، إذ أصبحت هذه المشاكل والحلول لها أكثر تداخلا وترابطا. (حموم،2020، ص 60.)

تأتي مبادرات مثل الطريق العابر للصحراء والاتفاقيات الثنائية في مجال التنمية لتعزيز الاقتصاد وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية. لهذا يجب تعزيز مثل هذه المبادرات بشكل أكبر، حيث أن التخلي عن التبعية للغرب يستدعي التوجه نحو بديل إقليمي. ينبغي أن تكون هذه المبادرات ذات مكاسب متكافئة، حيث تعمل على تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الشامل للمنطقة.

خاتمة:

في الختام، يُظهر الحديث عن مأزق الاستقرار طبيعته المعقدة والمتشابكة، إذ يندرج ضمن تحديات متعددة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، والتمثيل السياسي، وإدارة الموارد، والأمن، والعدالة الاجتماعية، وتقويم الهوية الوطنية.

لحل هذا التحدي وتحسين عمليات بناء الدول في إفريقيا (وتحديداً منطقة الساحل)، يجب التخلي عن الأساليب التقليدية المتبعة للوصول للسلطة، مثل الانقلابات العسكرية، وبدلاً من ذلك، التوجه نحو تطوير نموذج سياسي أفريقي يتماشى مع خصوصية القارة، ويأخذ في الاعتبار الثقافة والتاريخ والتقاليد والتحديات الفريدة التي تواجهها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على أهمية تطوير نموذج ديمقراطي محلي أفريقي، يستند إلى القيم الثقافية والتقاليد الإفريقية، مما يعزز الشراكة المجتمعية ويعزز الشرعية السياسية، ويسهم بشكل إيجابي في عملية بناء الدولة وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

الاقتراحات:

- تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحويل الانقلابات العسكرية إلى انتقال سلمي وسياسي شرعي: ضمان الانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة، بما يحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية ويعزز الاستقرار السياسي.
- دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الاستثمار في الصناعات الوطنية، بما يخدم احتياجات السكان
- توسيع المشاركة السياسية لكافة أطراف المجتمع وجميع العرقيات والإثنيات: التوجه نحو بناء وتعزيز هوية سياسية ومجتمعية موحدة.
- تعزيز التعاون الإقليمي: للتصدي للتحديات الأمنية والسياسية المشتركة: تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون السياسي والأمني بين الدول في المنطقة.
- التحرر من التدخلات الخارجية وتطوير نموذج أفريقي سياسي متماشي مع الثقافة والتاريخ وطابع القارة الفريد: تعزيز السيادة الوطنية وتعزيز دور القارة الإفريقية في صنع قراراتها
- تطوير نموذج سياسي يتناسب مع واقعها مع الاستفادة من النماذج الغربية.

المراجع:

- أحمد ح., وفاطمة ز. (2019). الفقر وتحدي بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء: الأسباب والتداعيات. مجلة روافد للبحوث والدراسات, 4(2).
- أوموتوال، جيريمايا، وأونيوها، فريدوم. (2018، مارس 29). مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات. مركز الجزيرة للدراسات.
- بن جيلالي، م. أ. (2016). بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن. دفاتر المتوسط، (5).
- بوعافية، م. الصالح. (2016). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. دفاتر السياسة والقانون, (العدد 15).
- جماطي ع. ا. (2022). إجراءات التصدي للإنقلابات في وثائق الإتحاد الإفريقي. مجلة صوت القانون, 8(2), 24-50.
- حجازي، م. السعيد. (2017). الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية. حوليات كلية الحقوق، المجلد 9(1).
- حموم، ف. (2020). "مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة". مجلة ستراتيجيا، المجلد 07، العدد 02.

- خليفة، محمد. (2022). منطقة الساحل الإفريقي بين التدخلات الغربية والأمن والتنمية. مجلة أفاق للأبحاث القانونية والسياسية، (العدد 05).
- دريسي، حنان. (2021). "تفسير عملية بناء الدولة من وجهة نظر الليبرالية." السياسة العالمية، 5(3)، 183-192.
- غاندي، ل. (2021). نظرية ما بعد الاستعمار، (ترجمة ل. لحمامة). سبعة للنشر والتوزيع.
- مسعود، جبران. (1992). في مأزق. في معجم الرائد (الطبعة السابعة، ص. 704). دار العلم للملايين، بيروت.
- مكتب العمل الدولي. (2003). "العمل اللائق من أجل تنمية أفريقيا". في الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر. أديس أبابا: مكتب العمل الدولي.
- ولد الأمير، سيدي أحمد. (2023، يوليو 28). الانقلاب العسكري في النيجر: الأسباب والتوجهات. مركز الجزيرة للدراسات.
- ولد عامر، ن. (2021). التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- ويكن، فازية. (2020). التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 03).
- الريحان، وفاء. (2020، أغسطس 18). مقارنة بين دوافع التدخل الأمريكي والفرنسي بالساحل الإفريقي. مركز المستقبل. تم النشر فيhttps://bit.ly/3w58lLM
- أبونجم، م. (2024، 5 يناير). تحديات فرنسا لترميم نفوذها المتهالك في بلدان الساحل. الشرق الأوسط.
- م، د. (2024، يناير 12). صراع النفوذ بين القوى الدولية يشتد في الساحل الأفريقي. موقع العرب. تم النشر في https://bit.ly/3Uhq2Bi
- الأمم المتحدة. (2022، 14 يناير). 10 سنوات على الصراع في منطقة الساحل: دعوة أممية لإنهاء النزاع الذي تسبب في نزوح 2.5 مليون شخص. https://bit.ly/3ViEMAy
- الورغي، ج. (2022، 29 أغسطس). الخيبة الفرنسية في مالي.. انسحاب بطعم الهزيمة. موقع الجزيرة. https://bit.ly/3W7Vhjt
- Brahimi, L. (2007, June). State building in crisis and post-conflict countries. Paper presented at the Global Forum on Reinventing Government: Building Trust in Government, Vienna, Austria.
- Cambridge University Press. (n.d.). Dilemma. In Cambridge Advanced Learner's Dictionary & Thesaurus. Retrieved from https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/dilemma
- dilemma. Oxford Reference. Retrieved 29 May. 2024, from https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095718683.
- International Monetary Fund. (2023, November 16). The Sahel, Central African Republic Face Complex Challenges to Sustainable Development. Retrieved from https://bit.ly/3wUy61o
- Watts, S. (2011). Political Dilemmas of Stabilization and Reconstruction. in Dilemmas of Intervention: Social Science for Stabilization and Reconstruction (pages 127-129). Rand Cooperation.